

## تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨)

### أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٦ من قراره ١٨٣٠ (٢٠٠٨) الذي أُخذ في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو أول تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويعرض التقرير آخر ما استجد من أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ صدور التقرير السابق (S/2008/495)، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، مع التركيز على الخطوات الأولية المتخذة لتنفيذ القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨). ويتضمن التقرير موجزاً للتطورات السياسية الرئيسية التي طرأت في الفترة المشمولة بالاستعراض، فضلاً عن الأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بالعراق. كما يقدم التقرير استكمالاً لأنشطة ممثلي الخاص للعراق وآخر ما استجد بشأن المسائل المتصلة بالعمليات والأمن.

### ثانياً - موجز التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في العراق

٣ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الانخفاض في عدد الحوادث الأمنية، كما استمرت حالة الاستقرار النسبي. وانسحبت قوات الولايات المتحدة التي انتشرت في إطار الطفرة العسكرية دون أثر كبير على البيئة الأمنية. ويبدو أن قوات الأمن العراقية تعزز من قدراتها، حيث تولت حكومة العراق مؤخرًا السيطرة على قوات تجمع أبناء العراق، ولا تزال تعليمات مقتدى الصدر إلى ميليشيا جيش المهدي بوقف إطلاق النار سارية. وفضلاً عن ذلك، نقلت القوة المتعددة الجنسيات في العراق رسمياً المسؤوليات الأمنية إلى الجيش العراقي في محافظة الأنبار في أيلول/سبتمبر، وفي محافظة بابل في ٢٣ تشرين



الأول/أكتوبر، وفي محافظة الواسط في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ليصل عدد المحافظات الخاضعة لسيطرة الأمن العراقي ١٣ محافظة.

٤ - إلا أن جماعات المعارضة المسلحة لا تزال لديها القدرة على شن الهجمات، ولا سيما، مواصلة استهداف قوات الأمن العراقية والشخصيات البارزة. ولا تزال البيئة الأمنية تشكل تحدياً بوجه خاص في الموصل (نينوى) وفي خانقين (ديالى). واستمر تصاعد وتيرة الهجمات في الموصل في الأسابيع الأخيرة، وأرسل رئيس الوزراء المزيد من التعزيزات إلى هناك. وفي ٢٩ تموز/يوليه، شرعت حكومة العراق في "عملية بشائر الخير" ضد عناصر التمرد في محافظة ديالى. وتحولت العملية إلى مواجهة متعادلة بين قوات الأمن العراقية والقوات الكردية في قضاء خانقين بالشمال الشرقي. وفي ٢٠ آب/أغسطس، شكل رئيس الوزراء نوري كامل المالكي لجنة برئاسة وزير الداخلية جواد البولاني للتحقيق في أحداث ديالى. وأبرم لاحقاً، في ٥ أيلول/سبتمبر، اتفاق جديد لفصل القوات في مدينة خانقين وما حولها، ولا يزال الوضع متوتراً وإن ساد الاستقرار.

٥ - وعقب مفاوضات مكثفة، أقر مجلس النواب قانون انتخاب مجالس المحافظات في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وصدق مجلس الرئاسة على القانون في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وعُدل قانون ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ليشمل بنوداً تتعلق بتمثيل الأقليات في بغداد والبصرة ونيوى. ومن المقرر إجراء انتخابات مجالس المحافظات في أوائل عام ٢٠٠٩، وذلك في ١٤ محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة.

٦ - واعتباراً من آب/أغسطس، وردت تقارير عن محاولات لتخويف المسيحيين في الموصل مع زيادة كبيرة في أعمال العنف في أول أسبوعين من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأفيد بأن ما يربو على ٢ ٢٠٠ أسرة، أو أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص، قد فروا من ديارهم ولجأ معظمهم بصفة مؤقتة إلى سهول نينوى، مما دفع ممثلي الخاص إلى الإعراب علناً عن القلق والإدانة الشديدة لقتل المدنيين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتأتي هذه التطورات في وقت بالغ الحساسية، وعلى خلفية توترات سياسية محتدمة تخص المسائل العالقة بشأن تمثيل الأقليات في انتخابات المحافظات والحدود الداخلية المتنازع عليها.

٧ - وبدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر عملية إدماج نحو ١٠٠ ٠٠٠ من عناصر قوات أبناء العراق في الهياكل الحكومية، عندما انضوى ٥٤ ٠٠٠ مقاتل في منطقة بغداد تحت الإشراف العراقي. وتولت الحكومة المسؤولية عن دفع رواتب أعضاء الجماعة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وتخطط الحكومة، بمرور الوقت، لتوفير وظائف لهؤلاء الأعضاء في الجيش أو الشرطة أو في أماكن أخرى من القطاع العام. وسيكون إدماجهم على نحو مناسب في

الهيئات الحكومية والحياة المدنية أحد العوامل المحددة الرئيسية في ما يتعلق بتوطيد مكاسب الأمن والاستقرار في العراق مع تولي قوات الأمن التابعة للدولة المزيد من المسؤوليات وتحسن قدراتها في أنحاء البلد كافة.

### التطورات الإقليمية المتصلة بالعراق

٨ - شهدت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وبلدان المنطقة زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد وصل إلى بغداد عدد من سفراء الدول العربية لمواصلة تسيير أعمال سفارات حكوماتهم، بما في ذلك ممثلو الأردن والبحرين والكويت والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة. وأشارت مصر إلى أنها ستعيد فتح سفارتها في المستقبل القريب. وعينت جامعة الدول العربية ممثلاً جديداً في بغداد، هو الدبلوماسي المصري هاني خلاف، الذي تولى مهام منصبه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. كما أعادت منظمة المؤتمر الإسلامي فتح مكاتبها في العراق. وفي ١١ آب/أغسطس، كان الملك عبد الله، عاهل الأردن، أول زعيم عربي يسافر إلى بغداد منذ عام ٢٠٠٣. وقام رئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة، بزيارة بعد ذلك بوقت قصير، في ٢٠ آب/أغسطس. وقام ولي عهد أبوظبي، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بزيارة إلى بغداد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بعد أن زار رئيس الوزراء المالكي الإمارات العربية المتحدة في تموز/يوليه. كما زار رئيس وزراء تركيا، رجب طيب إردوغان، بغداد في ٨ تموز/يوليه من أجل تعزيز التعاون بين العراق وتركيا، وأنشأ مجلساً أعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين.

٩ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قامت قوات تابعة للولايات المتحدة، انطلاقاً من العراق، بشن هجوم على أحد المنازل الكائنة في قرية السكرية في الجمهورية العربية السورية. وقد أعربت عن بالغ أسفي لما أسفر عنه الهجوم من خسائر في الأرواح، ودعوت إلى التعاون الإقليمي من أجل حل المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك ما يتعلق منها بأمن الحدود. وبالنظر إلى الطابع الهش للحالة في المنطقة، لا بد بالتالي أن يظل محط تركيزنا هو تحقيق خطوات إيجابية صوب الحوار الإقليمي.

### ثالثاً - أنشطة البعثة

#### ألف - الأنشطة السياسية

١٠ - قام ممثلي الخاص وفريقيه السياسي والانتخابي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتسيير المفاوضات المتعلقة بقانون انتخابات المحافظات فيما بين الكتل الرئيسية للأحزاب السياسية، ومجلس الرئاسة، وأعضاء مجلس النواب، ورئيس حكومة إقليم كردستان. وبعد إقرار قانون

الانتخابات، استمرت الاتصالات مع الأحزاب لكي تعيد النظر في مسألة تمثيل الأقليات في مجالس المحافظات. وقد أُقرّ تعديل يتناول هذه المسألة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. والتقى ممثلي الخاص مع كبار زعماء طوائف المسيحيين واليزيديين والشبك والصابئة المندائيين، من أجل طمأنتهم بمواصلة الأمم المتحدة اتصالاتها المتعلقة بمسألة تمثيل الأقليات.

١١ - وينص قانون انتخابات المحافظات على ترتيبات خاصة لمحافظة كركوك، حيث من المقرر أن تقدم لجنة مؤلفة من سبعة نواب (عضوان برلمانيان عن كل من عناصر كركوك العربية والتركمانية والكردية، ونائب مسيحي واحد) تقريراً يُعد بتوافق الآراء إلى مجلس النواب بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ عن (أ) آليات تقاسم السلطات الإدارية والأمنية ومناصب الخدمة المدنية في كركوك؛ (ب) استعراض الانتهاكات العامة التي تعرضت لها الممتلكات العامة والخاصة داخل محافظة كركوك قبل ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وبعد ذلك التاريخ، مع ضمان حكومة العراق إصلاح ما أسفرت عنه هذه الانتهاكات وفقاً للقوانين السارية في العراق؛ (ج) فحص جميع البيانات والسجلات المتعلقة بالحالة الديمغرافية، بما في ذلك سجل الناجين. وستشكل نتائج اللجنة توصيات مُلزِمة تنفذها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وتُعنى ولاية اللجنة بالمسائل الأساسية التي تشكل لب المطالبات الكردية والعربية والتركمانية والمسيحية بشأن مستقبل الوضع الإداري لكركوك والتي لم يجر التوصل إلى توافق بشأنها حتى الآن. والبعثة على استعداد لتقديم المشورة والمساعدة للجنة إذا طُلب منها ذلك.

١٢ - وفي إطار عملها الجاري بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها، أجرت البعثة العديد من الزيارات الميدانية لمحافظة ديالى، وكركوك، وصلاح الدين، ونيوى، بالإضافة إلى إربيل والسليمانية في إقليم كردستان، من أجل لقاء مسؤولي المحافظات والأقضية والنواحي، وممثلي الأحزاب السياسية، والزعماء الدينيين، وشيوخ القبائل، وجماعات الأقليات، وأعضاء المجتمع المدني. وأقامت البعثة لنفسها كيانا في كركوك كي يتسنى لها مواصلة بحث الأوضاع في المحافظة. ولا تزال أنشطة البحث التي تضطلع بها البعثة تستند إلى التاريخ الإداري الحديث، والأحوال الاجتماعية الاقتصادية، وتقديم الخدمات الحكومية، والأوضاع الأمنية، والبيانات الديمغرافية في ما مجموعه ١٥ قضاءً في المناطق الشمالية من العراق. وتكشف البحوث التي جرى الاضطلاع بها حتى الآن عن وجود نمط من التهميش والتخلف في المجتمعات المحلية موضع النظر، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى عدم الوضوح الإداري السائد في المناطق المتنازع عليها. وتقوم البعثة بإعداد مقترحات لمساعدة حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على الوفاء بالاحتياجات الإنمائية لجميع المناطق المتنازع عليها بعد التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الوضع النهائي لهذه المناطق.

١٣ - وواصل ممثلي الخاص اتصالاته عبر المحافظات، وساند الزيادة في وضع البرامج من قبل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقام خلال الفترة المشمولة بالتقرير بزيارة النجف، حيث التقى عددا من الزعماء السياسيين والدينيين، من بينهم آية الله العظمى علي السيستاني وآية الله العظمى الشيخ الفياض. وأعرب آية الله العظمى علي السيستاني عن تقديره لعمل الأمم المتحدة في العراق، ولا سيما جهود المنظمة في تيسير المفاوضات المتعلقة بقانون انتخاب مجالس المحافظات. كما قام ممثلي الخاص بزيارة إلى الرمادي، حيث أبرز التزام الأمم المتحدة بالتوسع في وجودها في محافظة الأنبار وبرنامج البرامج الميدانية في جميع أنحاء العراق. كما زار أربيل وشارك في حوار رفيع المستوى مع السلطات في حكومة إقليم كردستان، وزار مكتب الأمم المتحدة لغرض تعزيز التوسع في ارتباطات المنظمة وأنشطتها في المنطقة.

١٤ - وواصل ممثلي الخاص اجتماعاته مع السفراء والمبعوثين من البلدان المجاورة وبلدان المنطقة لمناقشة المسائل التي من شأنها أن تؤثر على العلاقات الثنائية لتلك البلدان مع العراق ودعم المضي قدماً في تحقيق الاستقرار والتنمية في العراق. ومن بين من اجتمع بهم سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى العراق، والمبعوث الخاص لتركيا إلى العراق. كما عقد اجتماعات مع وزير خارجية الأردن، الذي أعرب عن دعمه لعمل الأمم المتحدة في العراق. كما قام بمبعوثي الخاص بأول زيارة رسمية له إلى جمهورية إيران الإسلامية، وشدد على أهمية الحوار الإقليمي وضرورة احترام سيادة العراق. وناقش أيضا المكاسب والتطورات الأخيرة في العراق، بما في ذلك دور الأمم المتحدة وولايتها في تعزيز المصالحة الوطنية، والحوار الإقليمي، والتعمير، والتنمية. وخلال تلك الاجتماعات، شدد المسؤولون الإيرانيون على أهمية حفظ أمن العراق واستقراره واستقلاله ووحدته الوطنية، وأكدوا على تقديرهم للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق. وفي إطار المشاورات الإقليمية الجارية، يعتمزم ممثلي الخاص بزيارة بلدان مجاورة أخرى في الأشهر المقبلة.

## باء - الحوار الإقليمي

١٥ - واصلت البعثة تقديم الدعم لوزارة الخارجية وتيسير الحوار الإقليمي عن طريق وحدة آلية الدعم المخصصة. والتخطيط جار حاليا من أجل المؤتمر الوزاري المقرر عقده في أواخر عام ٢٠٠٨. وقدمت البعثة أيضا المشورة والدعم للأفرقة العاملة المعنية بأمن الحدود واللاجئين والطاقة. وقد عقد اجتماع الفريق العامل المعني بالطاقة في اسطنبول، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، في حين سيعقد اجتماع الفريق العامل المعني بأمن الحدود يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في دمشق. ولا تزال البعثة تعمل على وضع مجموعة تحليلية

للمساعدة في معالجة المسائل المتعلقة بمراقبة الحدود العراقية وأمنها وتعزيز التعاون فيما بين مختلف أجهزة الدولة. وسيعقد اجتماع الفريق العامل المعني باللاجئين في الأردن، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وشاركت البعثة أيضا بصفة مراقب في اجتماع إقليمي لوزراء الداخلية عقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في عمان.

١٦ - وقدم المسؤولون بالبعثة الدعم لحكومة العراق بشأن طائفة من المسائل الثنائية. وقدموا المساعدة لفريق الأمم المتحدة المعني بمشروع صيانة العلامات الحدودية بين العراق والكويت، وحضروا اجتماعا للفريقين التقنيين من العراق والكويت خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر عقد في الكويت. وقدمت البعثة الدعم للسيد غينادي ب. تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى المعني بعودة أسرى الحرب الكويتيين والممتلكات الكويتية لدى زيارته إلى بغداد في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر للاجتماع. ومحاورين عراقيين رفيعي المستوى من أجل تسوية هذه المسائل. وتعكف البعثة على صياغة مشروع مساعدة تقنية وبناء قدرات وزارة حقوق الإنسان في العراق بهدف تيسير عمل الأفرقة التقنية المعنية باستخراج جثث أسرى الحرب الكويتيين المفقودين وتسريعه.

## جيم - أنشطة الدعم الدستوري

١٧ - قدمت لجنة مراجعة الدستور التابعة للبرلمان العراقي، في منتصف تموز/يوليه، تقريرها الثاني إلى الرئاسة العراقية. وقد حدد التقرير عددا من المسائل الرئيسية في إطار عملية مراجعة الدستور لم تتمكن اللجنة حتى الآن من التوصل إلى توافق سياسي للآراء بشأنها. وتتضمن هذه المسائل سلطات كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء؛ والأحكام المتصلة بلائحة النفط والغاز؛ وصلاحيات المناطق والمحافظات؛ وسلطات المجلس الاتحادي؛ والمادتين ١٤٠ و ٤١ من الدستور العراقي (الأحوال المدنية). وأبلغت البعثة آنذاك عن طريق رئيس اللجنة بأن مكتبه سيجري مزيدا من المناقشات لمتابعة الأمر خلال الشهر المقبل مع كبار المستشارين السياسيين التابعين للرئاسة ولرئيس الوزراء بقيادة مكتب رئيس اللجنة بهدف تحديد الخطوات التالية بشأن المسائل الدستورية موضع الخلاف.

١٨ - ولما كانت هذه المسائل تشكل الأساس الجوهري الذي تقوم عليه الدولة العراقية، فإن أهمية مراجعة الدستور ودور البعثة في تيسير التوصل إلى توافق سياسي للآراء ظلت بلا نقصان. وسيواصل مكتب البعثة المعني بالدعم الدستوري تقديم المشورة التقنية والقانونية إلى البرلمان العراقي ولجانه في سعيهم إلى تحديد السبل التي من شأنها أن تفضي إلى اتفاق بين الزعماء العراقيين بشأن حلول دائمة.

## دال - أنشطة المساعدة الانتخابية

١٩ - تواصل البعثة عملها مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومع القادة السياسيين العراقيين من أجل الإعداد للانتخابات تعد ذات مصداقية. وقدمت البعثة دعماً كبيراً لحدثين فاصلين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهما تحديث سجلات الناخبين وإقرار قانون الانتخابات.

٢٠ - وأدت الجهود التي بذلتها البعثة من أجل بناء توافق للآراء داخل مجلس النواب حول قانون الانتخابات إلى إقرار القانون بالإجماع في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وكان لفريق البعثة دور حاسم في الخروج من المأزق المتعلق بالقانون، وخصوصاً بشأن المادة التي تتناول كركوك. وجرى لاحقاً معالجة المسألة الرئيسية المتعلقة بتمثيل الأقليات في شكل تعديل على القانون. وقد غير قانون الانتخابات العراقي الجديد نظام الانتخابات واعتمد نظام القائمة المفتوحة التي تمنح العراقيين خيارات أكبر في اختيار فرادى المرشحين لتمثيلهم. ويلزم القانون أيضاً أن يكون على الأقل ٢٥ في المائة من الممثلين المنتخبين من النساء.

٢١ - وخلال الفترة من ١٥ تموز/يوليه إلى ٢٨ آب/أغسطس، نجحت لجنة الانتخابات العراقية، بدعم من البعثة، في إجراء تحديث لسجلات الناخبين على مستوى الدولة في جميع المحافظات العراقية. وأعطى التحديث فرصة للعراقيين المؤهلين للتصويت للتحقق من دقة تفاصيلهم الشخصية على قائمة الانتخابات، وطلب إجراء تغييرات عند اللزوم. ومُنح المرشدون داخلياً المؤهلون للتصويت خيار التسجيل للانتخاب عن طريق الاقتراع غيابياً في مناطقهم الأصلية. وشارك قرابة ٢,٩ مليون عراقي في عملية تحديث سجلات الناخبين، بما يمثل نسبة ١٧ في المائة من الناخبين العراقيين وعددهم ١٧,٢ مليون ناخب، وهو عدد جيد إذا ما قورن بعمليات تحديث السجلات التي أجريت في بلدان أخرى. وكان عدد الشكاوى قليل والمشاركة قوية، والوضع الأمني هادئ، كما طرأ تحسن كبير على سجل الناخبين. ونتيجة لذلك، قُدِّر مدى دقة سجل الناخبين بنسبة أعلى من ٩٥ في المائة. وخلال هذه الفترة، سجلت ٥٠٢ من الكيانات السياسية لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمنافسة في انتخابات مجالس المحافظات التي ستُجرى في المستقبل، وقد تشكلت نسبة ٨٠ في المائة من هذه الكيانات منذ عام ٢٠٠٥، مما يظهر اهتماماً كبيراً بالعملية السياسية ورغبة جديدة في المشاركة.

٢٢ - ودعماً للعملية الانتخابية، استهل كل من مكتب الإعلام ومكتب المساعدة الانتخابية التابعين للبعثة مشروع "شبكة تغطية الانتخابات" على نطاق البلد، بهدف إطلاع المواطنين العراقيين على معلومات متوازنة وموثوق بها عن انتخابات المحافظات. ويتضمن

المشروع الذي يمتد لسنة أشهر إنتاج ونشر "برامج إذاعية لتوعية الناخبين" في مختلف أنحاء العراق، بما في ذلك تحليلات معمقة عن قضايا الحملة الانتخابية ومعلومات شاملة عن العملية الانتخابية ومواقف الأحزاب السياسية؛ وسلطات المحافظين ومجالس المحافظات وأدوارهم السياسية والعلاقة التي تربطهم بالحكومة المركزية؛ ونتائج الانتخابات، وكذلك نتائج رصد الانتخابات. وسيقوم صحفيون جرى تدريبهم في نطاق المشروع بإعداد مقابلات إذاعية وتقارير وتحليلات سيتم توفيرها للنشر في شبكة من محطات الإذاعة العاملة على موجة ال FM في كافة أنحاء البلد. ويهدف المشروع إلى زيادة الشفافية والشمول في العملية الانتخابية وتشجيع المواطنين على الدخول في مناقشات مستنيرة أثناء العملية الانتخابية وبعدها.

## هاء - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٢٣ - وقعت حكومة العراق والأمم المتحدة في ١٣ آب/أغسطس على استراتيجية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. ولم يسبق للعراق أن اعتمد إطاراً للتعاون الشامل مع الأمم المتحدة بشأن مسائل التنمية والمسائل الإنسانية منذ منتصف التسعينات. وتوفر استراتيجية المساعدة، التي تركز على حشد موارد العراق وبناء قدرته في مجال الحكم الرشيد، قاعدة قوية لتنسيق المعونة واستدامة التنمية وفعاليتها. وتتماشى هذه الاستراتيجية إلى حد كبير مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للحكومة، والعهد الدولي مع العراق، كما تدعم الالتزام بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، الذي أصبح العراق من الموقعين عليه. وعوضاً عن التركيز على فرادى المشاريع، توفر استراتيجية المساعدة برنامجاً شاملاً لدعم زيادة فعالية تنمية المؤسسات الحكومية وزيادة القدرة على تحسين تنفيذ الميزانية وشفافيتها، وإصلاح الخدمة المدنية، وخلق الوظائف داخل القطاع الخاص وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي.

٢٤ - ولتحقيق أهداف استراتيجية الأمم المتحدة للمساعدة، سرّع فريق الأمم المتحدة القطري عملية وضع البرامج التي تستخدم الأموال المتبقية في صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثمارية للعراق، وهو أحد صنادوقي مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق. وتمحور مشاركة الأمم المتحدة حول ثلاث مبادرات هامة واسعة النطاق وشاملة لعدة قطاعات تبلغ ميزانية كل منها ٣٠ مليون دولار، موجهة نحو تنمية القطاع الخاص وإصلاح القطاع العام وإلغاء مركزية الخدمات الأساسية. ويتوقع لهذه البرامج أن تحدث تغييرات في النظم العراقية على المستوى التشريعي والتنفيذي والميداني. فبرنامج تنمية القطاع الخاص سيدخل إصلاحات على قوانين قطاع الاستثمار (المصارف والتأمين)، وهذا ما سيحفز،



إذا ما اقترن بمبادرات تنمية الأعمال التجارية الصغيرة، خلق فرص العمل والتجارة المحلية. وسيقوي برنامج إصلاح القطاع العام مكافحة الفساد ويدعم مبادرات تحقيق الشفافية في تنفيذ الميزانية وسيمهد الطريق أمام إصلاح الخدمة المدنية. وهذا البرنامج مرتبط بدوره ارتباطاً وثيقاً ببرنامج إلغاء المركزية الذي سيدرب الحكومات المحلية ويجهزها بوسائل تخطيط تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية وتمويلها وإدارتها.

٢٥ - ولا يزال صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار للعراق يمثل الوسيلة الرئيسية لتمويل المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى العراق. وبلغ مجموع الالتزامات تجاه الصندوق الاستثماري حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ما يعادل ١,٣٦ بليون دولار، في حين بلغ مجموع الإيداعات ١,٣٢ بليون دولار. وحتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تمت الموافقة على تمويل نحو ١٤١ مشروعاً ومشروعاً مشتركاً بقيمة ١,١١ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، ولضمان الشفافية، تتاح معلومات مالية مستكملة شهريا على الموقع الشبكي لمرفق صندوق التعمير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت لجنة الجهات المانحة التابعة للمرفق على تخصيص ٢٠ مليون دولار من الصندوق الاستثماري للمساعدة الإنسانية ولتقديم الدعم للمشردين داخلياً. وستوافق لجنة التوجيه التابعة لصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق على استخدام الأموال عن طريق صندوق مواجهة الطوارئ الموسع بهدف ضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب إلى الفئات الضعيفة من السكان وتعزيز تحسين اتساق العلاقة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الأمم المتحدة بتطبيق آلية تنسيق للجهات المانحة يشارك في رئاستها البنك الدولي من أجل تحسين تقاسم المعلومات المتعلقة بكامل المساعدة الدولية المقدمة للعراق، بما في ذلك المعونة الثنائية. وأود أن أشكر الحكومات المانحة على المساهمات التي قدمتها إلى الصندوق الاستثماري للعراق خلال الفصل الثالث وهي كالتالي: ٨,٨ مليون دولار من تركيا، و ٣,٢ مليون دولار من المفوضية الأوروبية. وإنني ممتن بصورة خاصة للمفوضية الأوروبية لأنها أصبحت أكبر جهة مانحة منفردة بالنسبة للصندوق الاستثماري قدمت الدعم لطائفة من القطاعات البالغة الأهمية. وسيقدم التقرير الختامي لمرفق صندوق التعمير الذي يتضمن استعراضاً لأرصدة الجهات المانحة المتعددة، سيقدم إلى اجتماع لجنة الجهات المانحة برئاسة حكومة إيطاليا. وقد أكدت حكومة الدانمرك ترشيحها لرئاسة لجنة الجهات المانحة للمرفق لعام ٢٠٠٩.

٢٦ - وفي أعقاب الاحتتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق الذي عقد في ستوكهولم، اشترك نائب رئيس مجلس الوزراء برهم صالح مع ممثلي الخاص في رئاسة اجتماع للجنة التنفيذية للعهد الدولي مع العراق عقد في ٢١ آب/أغسطس.

ودعيت إلى المشاركة في الاجتماع بعثات دبلوماسية وجهات مانحة حيث قامت باستعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ العهد الدولي مع العراق. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومة العراق خطوات لتعزيز سياسة تنفيذ هذا العهد وآلية اتخاذ القرارات بشأنه. وأبجز استعراض إداري يتناول الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لعملية تنفيذ العهد الدولي، ويجري حالياً استعراض توصيات بشأن زيادة تبسيط إدارته.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مستشاري الخاص بشأن العهد الدولي، إبراهيم غمباري، مشاوراته مع القادة العراقيين، وكذلك مع ممثلين عن الجهات المانحة الرئيسية ودائي العراق الرئيسيين للتشجيع على مشاركة أعمق في الاتفاق وتعزيز الدعم له. وقد اضطلع ببذل هذه الجهود بهدف دفع النهوض بالعهد الدولي إلى مستوى جديد يجب الحفاظ عليه من خلال شراكة قوية تقوم على المساعدة التقنية، والتجارة، والتبادل الاقتصادي، والاستثمار. وتواصل البعثة التفاعل مع حكومة العراق معترفة بذلك بالملكية الوطنية للعملية، وتواصل أيضاً تعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة والبنك الدولي. وأود أن أثنى على الجهود التي بذلها كل من نائب رئيس الوزراء برهم صالح والسيد غمباري للترويج للعهد الدولي مع العراق الذي يُعد أهم الأطر المتعلقة بمشاركة العراق مع المجتمع الدولي. وأود أيضاً أن أشكر حكومة السويد لإعارة أحد كبار الموظفين للبعثة من أجل توفير التوجيه الفني في مجال السياسة العامة وتقديم الدعم للعهد الدولي مع العراق.

٢٨ - ومما له أهميته الحاسمة أن يتوافر في العراق وجود دولي واسع النطاق لدعم هذه المبادرات وتعجيلها، في كل من بغداد وعلى مستوى المحافظات. وقد انضم برنامج الأغذية العالمي إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، وأقام وجوداً دولياً دائماً في بغداد، بينما توجد وكالات أخرى على أساس التناوب. وجرى أيضاً تعزيز التنسيق الميداني من جانب الموظفين الدوليين للبعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في البصرة وإربيل. وكجزء من خطة الأمم المتحدة لزيادة دعمها في جميع أنحاء العراق، قامت بعثات فريق الأمم المتحدة القطري التي يقودها نائب الممثل الخاص للأمين العام بزيارة النجف في آب/أغسطس، والحكومة الإقليمية لكردستان في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لتقديم استراتيجية الأمم المتحدة للمساعدة ووضع الأساس لوجود معزز للأمم المتحدة في هذه المواقع.

٢٩ - وترتكز هذه التطورات أيضاً على حجج قوية وتحليل للمعلومات لتحقيق الموازنة بين الأولويات الإنمائية والأولويات الإنسانية. وبغية توجيه الاستراتيجيات البرنامجية، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في العراق بتوفير الموظفين الأساسيين لوحدة

تحليل المعلومات، وهي آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات. وتتولى الوحدة مهمة تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بالتنمية القطاعية والبيانات الإنسانية فضلا عن تحديد مشاريع الأمم المتحدة والمشاريع الأخرى وإنفاقيها في العراق مقابل مجالات الاحتياج المحددة. ويمكن لوحدة تحليل المعلومات أن تثري المبادرات السياسية داخل البعثة من خلال توفير تحليل اجتماعي واقتصادي أكثر موضوعية مما كان متاحا حتى الآن.

٣٠ - وخلال شهر آب/أغسطس، جرى الإبلاغ عن عدد من الإصابات بالكوليرا ولا يزال الوباء متوطنا في العراق مقترنا مع حالات تفش شائعة في أشهر الصيف. ورغم أن عدد الحالات في عام ٢٠٠٨ أقل من المتوسط السنوي، فقد تضررت ٢٧ منطقة في ١٠ محافظات مما أسفر عن وفاة ٧ أشخاص، توفي ٣ منهم في بابل، وهي المحافظة الأكثر تضررا حيث بلغ مجموع حالات الإصابة المؤكدة ٢٢٢ حالة. وقامت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بالتعاون مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية، بمساعدة الحكومة على المستويين المركزي والمحلي في احتواء انتشار المرض عن طريق المراقبة، وتقديم المساعدة التقنية لفحص الإصابة بالكوليرا، وصهاريج المياه، وتوفير معدات لتنقية المياه المتاحة للأسرة المعيشية، والتوعية الإعلامية وتقديم اللوازم الطبية. وقد أثبتت مواقع المراقبة البالغ عددها ٩٥٠ موقعا في كافة أرجاء البلد، والتي أنشأتها الحكومة بدعم من منظمة الصحة العالمية عقب تفشي الكوليرا في عام ٢٠٠٧، أثبتت فعاليتها في اكتشاف حالات الإصابة والتصدي لها. وجرى تفعيل خطة التأهب للكوليرا التي كانت وزارة الصحة قد نقحتها واعتمدها. ورفع فريق الأمم المتحدة لنتائج قطاع المياه والمرافق الصحية من مستوى الدعم للجهود العراقية الرامية إلى إصلاح البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وهذا ما يكمن في صلب المسألة في وسط وجنوب العراق (البصرة وكربلاء والمثنى والسليمانية).

٣١ - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٩ أيلول/سبتمبر في فيينا بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجا مدته خمس سنوات للمساعدة في مكافحة الفساد، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صدقت عليها الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبوجود منحة أولية من حكومة الولايات المتحدة، سوف تركز الأنشطة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على تطوير الإطار القانوني في العراق بغية معالجة الفساد امتثالا للالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية، فضلا عن تقديم الدعم لمجالس المحافظات من أجل معالجة الفساد على مستوى المحافظة. وانضم العراق إلى الفريق العامل العالمي الذي يرصد الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأرسل وفدا للمشاركة في الاجتماع السنوي للرصد المعقود في فيينا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر.

٣٢ - ومع انخفاض عدد الأطفال المنتحقين بالمدارس وارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وضع فريق الأمم المتحدة القطري لنتائج قطاع التعليم برنامجاً بقيمة ١٣ مليون دولار لتطوير قدرة قطاع التعليم العراقي. وهذه المبادرة التي تضطلع بها ست وكالات هي الأولى في هذا القطاع التي تتميز بنطاق واسع على هذا النحو، ومن المتوقع أن تبدأ المبادرة في تشرين الثاني/نوفمبر. ووضعت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية للتعليم غير النظامي في العراق في صيغتها النهائية، وهي استراتيجية تتناول الحاجة لإيجاد فرص تعليم بديلة للأطفال غير المنتحقين بالمدارس. وقامت اليونيسيف أيضاً بنجاح بتدريب ٦٦٤ من المعلمين والمعلمين الأوائل والمشرفين على طرق التدريس الفعالة الموجهة إلى الطفل، ودرّبت ١٨ ٠٠٠ معلم في مجال الدعم النفسي والاجتماعي، و ٢١٠ معلمين في شمال العراق لمعالجة احتياجات الأطفال المعوقين.

٣٣ - وتقوم فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة بمساعدة حكومة العراق على تحديد توجه استراتيجي نحو إصلاح نظام التوزيع العام. وهذا النظام هو أكبر البرامج العامة في العراق، إذ استفاد منه جميع العراقيين واستنفد ٥,٨ بلايين دولار من الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٨. ويرتبط سجل الناخبين أيضاً بقائمة التوزيع التابعة لنظام التوزيع العام. إلا أن إلغاء هذا النظام قد يؤدي إلى إضعاف الأسر الفقيرة في العراق ويسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة إذا لم تتم معالجته بعناية. ويهدف برنامج الإصلاح الذي يجري وضعه الآن إلى ضمان وجود شبكة أمان مموله نقدياً وهادفة وأكثر فعالية لصالح الفئات الضعيفة من العراقيين.

٣٤ - ويشهد العراق واحدة من أخطر موجات الجفاف منذ ١٠ سنوات. فقد تسبب انخفاض هطول الأمطار في فصل الشتاء للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في نقص شديد في المياه عبر أنحاء شمال العراق دون إتاحة أية بدائل. وتعمل اليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرهما من الشركاء مع السلطات في المحافظات المتضررة وهي ديالى والموصل ودهوك وإربيل على تقييم تأثير الجفاف والحد منه. ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج فترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من القمح والشعير بنسبة تصل إلى ٥١ في المائة بالمقارنة مع العام الماضي. ويحد تدهور الهياكل الأساسية للري خلال السنوات السابقة من الاستجابات البديلة لتأثير الجفاف على الإنتاج الزراعي. وتتولى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالجفاف التابعة لحكومة إقليم كردستان عملية الاستجابة في المنطقة لهذه الحالة من خلال خطة للطوارئ لمكافحة الجفاف، خصصت لها مبلغ ٥ بلايين دينار لتوفير صهاريج تخزين المياه، وحفر الآبار، وتحسين الهياكل الأساسية للري وتوفير البذور.

٣٥ - وأدى التحسن في الحالة الأمنية، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساعدة في مناطق الترواح، إلى تزايد أعداد العائدين من المشردين داخليا خلال شهر حزيران/يونيه (١٢ ٠٠٠)، وتموز/يوليه (١٠ ٠٠٠)، وآب/أغسطس (٣٦ ٠٠٠). أما عدد اللاجئين العائدين فيعتقد أنه أقل بكثير إذ يبلغ نحو ١ ٠٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ لاجئ شهريا. وتمثل الأسر التي عادت إلى بغداد حوالي ٥٠ في المائة من مجموع اللاجئين العائدين. ويُعد توفير الإسكان مشكلة في العديد من الحالات إذ أن الكثير من المنازل المملوكة للعائدين تم شغلها من قبل آخرين أو لحقت بها أضرار. وبغية تشجيع عودة المشردين، أصدرت الحكومة في ٢ آب/أغسطس تعليمات بإخلاء المنازل الخاصة والمباني الحكومية عبر أنحاء البلاد ممن يشغلها بصورة غير مشروعة. وبدأت عملية الإخلاء في بغداد في ٢ أيلول/سبتمبر عقب إشعار مدته شهر واحد، وتطبق العملية في كافة أنحاء البلد. وأنشأت الحكومة مجلس مصالحة للتحكيم في النزاعات المتعلقة بالملكية، وتقديم مبلغا لمرة واحدة قيمته مليون دينار عراقي (حوالي ٨٣٠ دولارا) لكل أسرة من الأسر العائدة. وإضافة إلى ذلك، تلتزم الحكومة بسداد ١,٨ مليون دينار (أي ما يعادل إيجارا لمدة ستة أشهر) للمشردين داخليا الذين تم إجلاؤهم عن المنازل في بغداد ولا يستطيعون العودة إلى بيوتهم الأصلية. وللأسف، فإن الحكومة لا تزال تواجه تحديات في التنفيذ الفعلي لبرنامج المساعدة. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها جهود الدعوة مع السلطات العراقية بشأن حماية المشردين داخليا وأولئك الذين يواجهون نزوحا ثانويا جراء تنفيذ أوامر الإخلاء، وأيضا لتسهيل إجراءات تسجيل المشردين داخليا وتعويضهم.

٣٦ - وزادت المساعدة الإنسانية للعراقيين بشكل عام خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ حيث تم التعهد بأموال جديدة في إطار النداء الموحد لعام ٢٠٠٨. ووصلت الآن نسبة تمويل النداء البالغة قيمته ٢٦٧ مليون دولار إلى ٥٥ في المائة. وأود أن أعرب عن شكري لحكومات هولندا، والولايات المتحدة، وأيرلندا، وألمانيا، والسويد، والعراق، وأستراليا لما قدمته من تبرعات خلال هذه الفترة. وقد بلغ التخطيط للنداء الموحد المقبل لعام ٢٠٠٩ مرحلة متقدمة جدا، وسيقوم على استراتيجية تهدف إلى الاستفادة من الزيادة في إمكانية الوصول بغرض تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والقائمة منذ فترة طويلة. وسوف يدمج أيضا، وللمرة الأولى، الاحتياجات الإنسانية الداخلية والمرتبطة باللاجئين في نداء واحد لتقديم نظرة متسقة للأولويات الإنسانية، ووضع منهاج عمل دون إقليمي أشد قوة بغية تقديم المساعدة للحكومات المتضررة. وسوف يستند النداء إلى دعامين متكاملتين: تهدف الأولى إلى تلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة داخل العراق ويقودها منسق الشؤون الإنسانية بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتهدف الثانية إلى معالجة الأمور المتعلقة

بحماية اللاجئين العراقيين في المنطقة وتقديم المساعدة لهم، وتقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣٧ - وصادق البرلمان في أيلول/سبتمبر على مشروع قانون التعداد العام في العراق. وسوف يلتزم العراق بدفع ١٢٠ مليون دولار من أجل التعداد. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، داخل فريق نتائج قطاع الحوكمة، بتنفيذ برنامج دعم لعملية التعداد، في شراكة مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. وشرع الصندوق أيضا مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بإنشاء هيئة دولية للرقابة مكونة من خبراء تقنيين عالميين لتقديم خدمات ضمان الجودة لعملية التعداد على الصعيد الكلي. ومن المتوقع أن تعقد الهيئة اجتماعها الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٣٨ - وبدأت حكومة العراق والأمم المتحدة في ١٣ أيلول/سبتمبر في شراكة مع المفوضية الأوروبية مشروعاً بعنوان "دعم سيادة القانون والعدالة في العراق" مع المجلس التشريعي الأعلى في العراق، ووزارة العدل، ووزارة حقوق الإنسان، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ونقابة المحامين العراقيين. ويعتمد المشروع على الأعمال الذي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة تقديم المساعدة إلى العراق، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في تعزيز سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والإصلاح القضائي في العراق. وسوف يستمر المشروع في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ ويتبعه برنامجان فرعيان هما: البرنامج الفرعي لدعم المؤسسات القضائية وغير القضائية، بقيادة البرنامج الإنمائي، والبرنامج الفرعي لدعم النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان: برنامج حماية المعتقلين وضحايا التعذيب، ويقوده مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتعاون مع مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة تقديم المساعدة إلى العراق. ويقدم المشروع دعماً شاملاً لتحسين العمليات القضائية وإدارتها، والتعليم المستمر للمحامين والخدمات القانونية للمواطنين ذوي الدخل المنخفض من خلال نقابة المحامين العراقيين، ويقدم أيضاً الحماية لحقوق الإنسان للمعتقلين، والمساعدة لضحايا التعذيب.

٣٩ - وتشير بيانات الدراسة الاستقصائية الوطنية الجديدة التي يقوم برنامج الأغذية العالمي الآن بوضعها في صيغتها النهائية، إلى تحسن إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية في العراق، بما فيها إمدادات الطاقة الكهربائية، مقارنة بمستوياتها المنخفضة التي ظهرت بها عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وتشير التحليلات الأولية إلى أن نسبة انعدام الأمن الغذائي قد انخفضت أيضاً إلى ربع المستويات التي كانت عليها عام ٢٠٠٥. إلا أن التقييمات الإنسانية التي أجرتها اليونيسيف في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر تؤكد أن الخدمات التي تقدمها الدولة

ما زالت تشق طريقها بصعوبة في الأنحاء الأكثر ضعفا في العراق. وانخفضت نسبة الاستفادة من مياه الشرب الآمنة إلى ٣١ في المائة في الضواحي الأشد فقرا، وانخفضت نسبة الاستفادة من خدمات الصرف الصحي إلى ٣٥ في المائة. وفي الأحياء الفقيرة من بغداد، وجد أن ١٨ في المائة فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام واحدة وخمسة أعوام قد حصنوا ضد الحصبة. وعبر أجزاء من محافظات الأنبار وبابل والبصرة، بلغت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات إلى إحدى عشرة سنة الذين واطبوا على الدراسة أقل من ٦٠ في المائة خلال الشهرين الدراسيين الماضيين. وفي الكثير من هذه المحافظات، يعمل أكثر من ٣٠ في المائة من المدارس الابتدائية لدوامين أو أكثر في اليوم الواحد.

### واو - الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٠ - بوجه عام، أثبتت التحسينات التي شهدتها البيئة الأمنية خلال الأشهر الماضية إيجابيتها على صعيد حقوق الإنسان في العراق، لكن استمرار الانتهاكات يثير قلقا عظيما لدى المدنيين العراقيين وما يزال مسألة ذات أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي انخفاضا ملموسا في الهجمات العنيفة ذات الصدى الواسع والتي تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح والتي تشنها الميليشيات أو العصابات الإجرامية. لكن مستوى الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة لحقوق الإنسان ظل ثابتا، وإن كان أقل بروزا، ولا يبلغ عنه على نطاق واسع. وهي تتطلب إرادة سياسية وموارد والتزاما طويل الأجل كي يتسنى القضاء عليها. ولم يطرأ أيضا أي تحسن ملحوظ على الحالة العامة لحقوق المرأة والأوضاع التي تعيش فيها، ولا تزال ترد بانتظام يبعث على القلق بلاغات عن حالات انتحار مزعومة وشبهات بارتكاب "جرائم شرف".

٤١ - ومع اقتراب موعد الانتخابات والبت في شأن المناطق المتنازع عليها، تلجأ بعض المجموعات إلى المناورة للتأثير على تشكيلة السكان والتلاعب بها في المناطق ذات الأهمية بالنسبة إليها. وتتصاعد حدة القلق حيال محاولات مزعومة للتأثير من دون وجه حق على الوضع الديموغرافي في محافظات ديالا والتأميم ونيوى بشكل خاص. وقد تلقى مكتب حقوق الإنسان بلاغات عدة عن عائلات أجبرت على بيع ممتلكاتها بسعر بخس وعن مصادرة أراضيها الزراعية وأصولها الاقتصادية. وعلاوة على ذلك سجّل عدد من التهديدات ضد زعمائها، مما أثار المزيد من القلق بشأن حقوقها وأمن مجموعات الأقليات في البلد. وقد غادر قرابة ٢٠٠ ٢ عائلة مسيحية الموصل إثر مقتل ما لا يقل عن ١٢ مسيحيا في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وتبع عمليات القتل رسائل تهديد أذيعت في الأحياء المسيحية باستخدام مكبرات صوت محمولة على سيارات، وتفجير منازل للمسيحيين

في الموصل. ومنذ أن اغتيل زعيم بارز من زعماء تجمع الشبك، هو الملا عباس كاظم، في بعشيقية، بمحافظة نينوى، في شهر تموز/يوليه لم يقدم أي مشتبه به إلى العدالة حتى الآن، مما يثير المخاوف حيال سهولة إفلات المسؤولين عن هذه الجرائم من العقاب. ووردت أيضا بلاغات عن إرغام مجموعات الأقليات على التعريف بأنفسهم كعرب أو أكراد، وعن حظر استخدام لغاتهم الخاصة، مما يعد مخالفة للدستور العراقي الذي يحمي حقوق الأقليات.

٤٢ - وما تزال عمليات الاغتيال التي تستهدف الصحفيين والناشطين السياسيين والمسؤولين الحكوميين والحجاج سمة تبعث على القلق الشديد بالنسبة للحالة الأمنية. وقد ألقى الضوء على حالة الصحفيين والتبعات المترتبة عنها فيما يتعلق باستقلال وسائل الإعلام وحريتها عندما نشرت مؤخرًا قائمة بأسماء الصحفيين الذين تلقوا تهديدات بسبب آرائهم المعارضة لسياسة حكومة إقليم كردستان. وفي ٢١ تموز/يوليه اغتيل الصحفي سوران حمه، ويزعم أن اغتياله جاء نتيجة لتقاريره التي ربطت الشرطة المحلية بالجريمة المنظمة في كركوك. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، احتطف المتمرّدون في الموصل ثلاثة صحفيين وأحد العاملين بالإعلام وقتلواهم.

٤٣ - وتواصل قوات الولايات المتحدة إطلاق سراح المزيد من المحتجزين في محاولة منها لخفض إجمالي عدد المحتجزين في مرافق الاحتجاز الخاصة بها. وترحب البعثة بهذه الخطوة، لكنها تكرر الإشارة إلى أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق على المحتجزين الباقين الذين لم توجه إلى غالبيتهم العظمى أي اتهامات ولم تطبق عليهم الإجراءات القانونية الواجبة. وحتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر، انخفض عدد المحتجزين في مرافق الاحتجاز التابعة للولايات المتحدة بالعراق من ٥١٤ ٢٤ (في نهاية عام ٢٠٠٧) إلى ٩٦٥ ١٧ محتجزا. وتشير التقارير إلى أن عدد المحتجزين في المعتقلات العراقية يبلغ ٣٦٦ ٢٧ محتجزا. وهناك زيادة مطردة في عدد الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات العراقية ناجمة عن الأعداد الكبيرة من المحتجزين الذين تطلق سراحهم قوات الولايات المتحدة لتعيد السلطات العراقية توقيفهم على أساس أدلة غير كافية في بعض الأحيان.

٤٤ - ولا تزال ظروف المحتجزين في جميع أنحاء البلد تبعث على القلق، بما في ذلك منطقة كردستان. وقد واصل مكتب حقوق الإنسان زيارته إلى المعتقلات والسجون للوقوف على حالة السجناء المحتجزين تحت سلطة وزارات الداخلية والعدل والدفاع والعمل والشؤون الاجتماعية. فقد حرم العديد منهم من حريتهم لشهور أو حتى لسنوات عديدة، وهم يعيشون غالبا في ظروف مادية قاسية، ويحرمون من الحصول على محام للدفاع أو دون أن يواجه إليهم الاتهام بارتكاب جريمة، ودون أن يمثلوا أمام قاض. ومما يبعث على القلق



بوجه خاص وجود مزاعم عن حالات تعذيب وسوء معاملة يتعرض لها السجناء على يد السلطات العراقية المكلفة بإنفاذ القانون. ويخص بالذكر المحتجزون قبل بدء المحاكمة الذين يتعرضون للتعنف خلال مرحلة التحقيق. وبصورة عامة، يؤدي بطء الإجراءات البيروقراطية، وعدم كفاية الموارد، وانعدام تدابير المساءلة الفعالة إلى تأخير معاملة قضايا المحتجزين وإلى عدم تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة. وفي شهر أيلول/سبتمبر، قام مكتب حقوق الإنسان كجزء من توسيع نطاق ما يقوم به من أعمال، بأول زيارة تقوم بها الأمم المتحدة إلى السجن المركزي في الفلوجة، وكشفت نتائج الزيارة عن وجود ما يزيد على ٤٠٠ سجين محتجز تمهيدا للمحاكمة، وأنهم يعيشون في ظروف سيئة، وأن العديد منهم قد احتجزوا منذ أكثر من سنة.

٤٥ - وتواصل البعثة عن كثب رصد حالة أعضاء مجاهدي خلق الإيرانيين الذين يعيشون في معسكر أشرف في محافظة ديالا. وهم لا يزالون تحت حماية قوات جيش الولايات المتحدة وفقا لاتفاق ميرم في عام ٢٠٠٤، لكن حكومة العراق أعربت عن نيتها الإمساك بزمام أمور المعسكر في المستقبل القريب. وفي رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى وزير خارجية العراق، حثت المفوضة السامية لحقوق الإنسان حكومة العراق على حماية قاطني معسكر أشرف من الإبعاد القسري أو الطرد أو الإعادة إلى أوطانهم، مما يعد انتهاكا لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وإلى الامتناع عن أي عمل قد يعرض حياتهم أو أمنهم للخطر. ومن المهم أيضا أن يلي القائمون على حماية المعسكر الحاجات الإنسانية للمقيمين فيه، بما في ذلك حصولهم على الغذاء والرعاية الطبية.

## زاي - المسائل التشغيلية واللوجستية والأمنية

٤٦ - واصلت البعثة سعيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتوسيع نطاق حضورها في العراق، سواء في المواقع القائمة كبغداد والبصرة وإربيل، أو في المواقع الجديدة التي تشمل كركوك والنجف والرمادي والموصل. ولا بد في بغداد من البدء بتشديد المجمع المتكامل الجديد للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قرر مجلس الوزراء في العراق المساهمة في ميزانية المشروع بمبلغ ٢٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٩. وتعكف الهيئات التشريعية للجمعية العامة على النظر في المشروع الآن. وقد بلغ مشروع التشييد في إربيل مرحلة متقدمة، ونشرت البعثة طائرة مخصصة لتسهيل حركة الموظفين بين مكاتب الأمم المتحدة.

٤٧ - وخلال فترة عيد الفطر (٢٨ أيلول/سبتمبر - ٣ تشرين الأول/أكتوبر)، وقعت في بغداد خمسة تفجيرات بالسيارات المفخخة أو تفجيرات انتحارية استخدمت فيها السترات

المتفجرة واستهدفت مساجد الشيعة والأسواق. وتواصلت الهجمات الانتحارية في الموصل وتل عفر، ولوحظ وجود نمط تستخدم فيه انتحاريات من النساء في محافظة ديالا. وتؤكد الاتجاهات المشار إليها أعلاه أن جماعات المعارضة المسلحة ما زالت قادرة على إلحاق قدر كبير من الأذى والضرر بالعراق. وبالإضافة إلى ذلك وقعت أربع هجمات غير مباشرة بالنيران على المنطقة الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنها كانت هجمات صغيرة ولم توقع أي إصابات هامة.

٤٨ - ونقلت مسؤولية الأمن في محافظة الأنبار إلى السلطة العراقية المستقلة في ١ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من تأجيل العملية مرتين في السابق خلال العام نفسه، فقد تم نقل السلطة بصورة سلسلة، ودون تسجيل أي زيادة ملموسة في الأعمال العدائية. وتواجه القوات المسلحة العراقية تحديات، لا سيما في منطقتي الفلوجة وكرمة. وما زالت الحالة الأمنية مزعزعة في محافظة نينوى، مما فيها مدينة الموصل، بالإضافة إلى أجزاء من محافظة ديالا.

٤٩ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، سلمت القوة المتعددة الجنسيات السلطة في محافظة بابل إلى الحكومة، وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، سلمت السلطة في محافظة الواسط إلى السلطات العراقية. وبذلك أصبح بابل والواسط المحافظتين الثانية عشرة و الثالثة عشرة (من بين ١٨ محافظة) اللذين تم تسليمهما إلى الحكومة. وتتولى حكومة العراق مسؤولية الأمن في جنوب البلد الذي تقطنه غالبية من الشيعة. وما يزال الوضع على حاله تقريبا في الأجزاء الأخرى من الجنوب. وقد انخفضت الهجمات بالنيران غير المباشرة على مطار البصرة من حيث التواتر والعدد. وأسفرت العمليات العسكرية المشتركة في محافظة ميسان عن ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر المهربة التي كانت مخصصة للاستخدام في بغداد أو البصرة. وجرت الاحتفالات بعيد الفطر في كربلاء والنجف دون أي حوادث عدوانية تذكر. وسوف تشهد انتخابات المحافظات تنافسا شديدا، ولا تزال هناك إمكانية لوقوع أحداث عنف ضخمة.

٥٠ - ولا تزال الأمم المتحدة تواجه تهديدات جانبية ومباشرة تفضي في مجموعها إلى مخاطر أمنية كبيرة تواجه موظفي الأمم المتحدة وأصولها وعملياتها. لكن الدعم الذي تقدمه القوة المتعددة الجنسيات وحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، وتنمية وتوسيع قدرة الوحدة المعنية بالسلامة والأمن في البعثة، قد أتاحوا تخفيف العديد من المخاطر الأمنية إلى المستوى المتوسط. وبغرض دعم التوسع المتواصل لأنشطة البعثة، فهي تعمل على توسيع وإعادة موازنة مواردها لدعم انتشار موظفي الأمم المتحدة في أنحاء العراق. وتشكل الحالة الأمنية

الدائبة التطور بيئة ديناميكية ومليئة بالتحديات لا بد فيها من الموازنة بعناية بين مخاطر الانخراط في العمل وتخصيص موارد البعثة وفقاً لذلك. وتحقيقاً لهذا الهدف، تواصل البعثة توسيع قدرتها من خلال إضافة موظفي أمن مؤهلين وأصول تقنية تضمن الحفاظ على حالة أمنية مستقرة وموثوقة ومرنة.

٥١ - وتوجد القوة المتعددة الجنسيات في العراق حالياً بإذن من مجلس الأمن وبناء على طلب من حكومة العراق. ووفقاً لما ورد في القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، سوف يستعرض المجلس ولايتها بناء على طلب من الحكومة. وتجري حالياً كل من حكومة العراق وحكومة الولايات المتحدة محادثات ثنائية بغرض إبرام اتفاق لمركز القوات. وتجدر الإشارة إلى أن الأمن عنصر جوهري لكي تتمكن الأمم المتحدة من القيام بعملها في العراق، وهو ما تنص عليه القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨). وبالتالي فإن من الضروري لأي ترتيبات لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن تضمن إدراج مخصصات لأمن الأمم المتحدة في العراق.

## رابعاً - ملاحظات

٥٢ - ظلت أمارات التحسن المهام الذي طرأ على الحالة الأمنية ذات طابع هش. وكما ذكرت في تقارير السابقة، لا تزال المصالحة الوطنية هي الأولوية الرئيسية للعراق وللجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة في ذلك البلد. وعلى وجه الخصوص، فإن إجراء انتخابات شاملة على مستوى المحافظات والمستوى الوطني، وحل مسألة الحدود الداخلية، واعتماد تدابير دستورية وتشريعية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي أمور من شأنها أن تهيئ فرصاً هامة لجميع طوائف العراق كي تتواصل مع بعضها بعضاً وتحقق المصالحة الوطنية الدائمة. ويمكن أن توفر تعبئة موارد العراق الاقتصادية والبشرية الوفيرة قوة دفع إضافية لجهود المصالحة الوطنية. ولذا فإنني أهيب بطوائف العراق المتنوعة وبزعمائها السياسيين أن يواصلوا العمل مع بعضهم بعضاً بروح من الحوار والتوافق الكامل على نحو يعزز المصلحة الوطنية بوجه عام. وستظل الأمم المتحدة ملتزمة، وفقاً لولايتها، بدعم وتيسير الجهود العراقية الجارية الرامية إلى بلوغ هذه الغاية.

٥٣ - وشكل صدور قانون انتخابات المحافظات في ٢٤ أيلول/سبتمبر في حد ذاته محطة هامة في عملية المصالحة الوطنية. فالقانون لا يؤدي فقط إلى إحداث تغيير كبير في النظام الانتخابي وتحويله إلى نظام يعتمد على القائمة المفتوحة، لكنه يكفل أيضاً تمثيل النساء في مجالس المحافظات. وكانت قضية كركوك الشائكة قد عولجت بمقتضى هذا القانون أثناء

التصويت الأولي الذي جرى في تموز/يوليه، مما أسفر عن نقض القانون، وإجراء مفاوضات مكثفة على امتداد عدة أشهر، ثم التوصل أخيراً إلى اتفاق سياسي بدعم من البعثة. وينبغي التنويه بالقرار اللاحق الذي اتخذته مجلس النواب بإدراج أحكام تتعلق بتمثيل الأقليات في مجالس المحافظات في كل من بغداد والبصرة ونيوى، على الرغم من أن النُصْب النهائية كانت دون المستوى الذي أوصت به الأمم المتحدة.

٥٤ - وقد برهن العراق على التزامه وعزمه إجراء انتخابات لمجالس المحافظات للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥، وتسنى إحراز تقدم كبير صوب هذا الهدف. وأظهرت المفاوضات العليا المستقلة للانتخابات قدرة على تعبئة الجهود من أجل تحديث سجلات الناخبين على نطاق البلد بأسره خلال فترة ستة أسابيع دون مشكلات أمنية أو لوجستية خطيرة. وتجدد الإشادة بالمفوضية لما حقته من نجاح في إنجاز عملية التحديث.

٥٥ - وتمثل انتخابات المحافظات التي ستجرى في مطلع عام ٢٠٠٩ أهم حدث سياسي في الأشهر المقبلة في العراق، لأن هذه الانتخابات بمقدورها أن تعزز الحوار السياسي، وأن تنشئ مجالس محافظات تمثيلية، وأن تمكن زعماء الطوائف من تلبية احتياجات المواطنين المحليين بالتعاون مع حكومة العراق. وفي الوقت نفسه، هناك تلوح احتمالات وقوع أعمال عنف واضطرابات ترتبط بالانتخابات، كما شوهد مؤخراً في الموصل. ولذا فإن من الجوهري أن تنظم الانتخابات في بيئة آمنة وبطريقة شفافة. وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى المفوضية وإلى المؤسسات العراقية الأخرى تحقيقاً لهذا الغرض.

٥٦ - وواصلت البعثة الاهتمام بقضية الحدود الداخلية المتنازع عليها باعتبارها مسألة هامة ترتبط بمجموعة أوسع نطاقاً من القضايا ذات الصلة بالحقوق الانتخابية والدستورية وحقوق الإنسان والتعمير والتنمية. وعملاً على دعم الحوار السياسي بشأن هذه القضية بين جميع الأطراف، انصبت البحوث التي أجرتها البعثة على تكوين صورة متعددة الجوانب للبيئات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والأمنية من أجل إرساء أساس وقائي يدعم القرارات المقبلة ويشريها بالمعلومات اللازمة. وستظل هذه القضايا تحتل مكانة بارزة في الأسابيع والأشهر القادمة مع تقدم العراق صوب إجراء انتخابات المحافظات في مطلع عام ٢٠٠٩. وتبرز التطورات في الموصل وحنقين الطابع التنزاعي لهذه القضايا، وتبين أيضاً أهمية الحوار كوسيلة لتجنب التصعيد. وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذتها جميع الأطراف لتسوية الحالة بطريقة سلمية.

٥٧ - وساعدت العمليات الأمنية التي تقوم بها حكومة بدرجة كبيرة على تدعيم سلطة الدولة. وإنني أشجع بقوة السلطات العراقية على أن تقرن هذه المكاسب بخطوات قوية مناظرة تعزز نظام حماية حقوق الإنسان ضماناً لحقوق المواطنين العراقيين. وتحقيقاً لهذه

الغاية، فإنني أرحب بتصديق العراق في ١٧ آب/أغسطس على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإصدار الجمعية الوطنية الكردستانية في ٢٢ أيلول/سبتمبر قانوناً خاصاً بالإعلام يتسم بمزيد من التساهل. وفي المقابل، لم يعتمد مجلس النواب بعد مشروع قانون ينشئ مفوضية مستقلة لحقوق الإنسان، وإنني أشجع حكومة العراق على مواصلة الجهود التي تبذلها بشأن هذه المسألة.

٥٨ - وفي أعقاب مؤتمر الاستعراض السنوي للعهد الدولي مع العراق، الذي عقد في ستوكهولم، عاودت الدول المجاورة ودول المنطقة التعامل على نطاق واسع مع حكومة العراق. ويعد تزايد تمثيل الدول العربية والمؤسسات الإقليمية، من خلال إعادة بعثاتها الدبلوماسية في بغداد وقيامها بزيارات رفيعة المستوى، تدبيراً حاسماً الأهمية لتوطيد التعاون والتنسيق المتزايدين على المستوى الإقليمي. وإنني أرحب بهذه التطورات وأشجع جميع الدول الأعضاء على تكثيف الجهود التي تبذلها في هذا الصدد. وتواصل وزارة خارجية العراق إظهار كثير من المبادأة والالتزام في توسيع قدرتها المؤسسية على دعم هذه العمليات، وخاصة آلية الدعم المخصص والأفرقة العاملة المعنية بأمن الحدود واللاجئين والطاقة. وستواصل البعثة دعم علاقات العراق مع جيرانه ومع بلدان المنطقة من أجل الترويج لجدول أعمال قائم على التعاون والدعم المتبادل.

٥٩ - وتزايد قدرة حكومة العراق على تمويل برنامج التعمير الخاص بها وذلك بفضل رسوخ الاستقرار وارتفاع عائدات النفط في عام ٢٠٠٨. كما تزايد التناسق بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة العراق في أعقاب تأييد الحكومة لاستراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لمساعدة العراق، والإصلاحات الجارية الآن عملاً بالعهد الدولي مع العراق. وسيساعد ذلك على تركيز مساعدة الأمم المتحدة على العقوبات التشريعية والمهيكالية التي تعوق تنفيذ الميزانية وقيام اقتصاد سوقي سليم. وإنني أحث المجتمع الدولي على أن ينسق تنسيقاً وثيقاً، خلال الأشهر المقبلة، مع الأمم المتحدة بشأن أولويات الاستثمار، من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بما يحقق اعتماد العراق على الذات.

٦٠ - وعلى الرغم من التحسن العام الذي طرأ على السياق الاجتماعي الاقتصادي في العراق، يظل من بين الشواغل المطروحة نقص فرص العمل والخدمات الأساسية، ولا تزال هناك حاجة إلى تقديم مساعدات إنسانية في مجالات بعينها. ويعد إصلاح القطاع الخاص من أهم المبادرات الجديدة التي تقوم بها الأمم المتحدة. ويرتبط اقتصاد العراق وقطاعه الخاص ارتباطاً أساسياً بعملية المصالحة الوطنية فيه. ولذا فإن النتائج القطاعية التابعة للأمم المتحدة ستدعم المبادرات الرامية إلى إيجاد فرص العمل المدججة في استراتيجيات المصالحة والتسريح

وإعادة الإدماج. ويعبر ارتفاع معدل عودة المشردين داخليا عن إيمان جديد باستقرار العراق، ولكنه يتطلب أيضا اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة لضمان إعادة إدماج العائدين وكفالة حقوق الملكية. وستقدم الأمم المتحدة مساعدة إنسانية واضحة الأهداف في هذه المجالات. فضلا عن ذلك، فقد كشفت البيانات المستمدة من دراسات استقصائية أجرتها الأمم المتحدة مؤخرا عن وجود جيوب للفقر الحاد والتخلف. وفي ضوء هذه العوامل، قد يرغب العراق في أن يزيد، بدرجة تتناسب مع ذلك، الاعتمادات المرصودة للإغاثة الإنسانية في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٩. غير أن الأمر سيظل يقتضي توفير المساعدات المقدمة من الجهات المانحة، بما في ذلك المساعدات المقدمة لصالح اللاجئين العراقيين في المنطقة، وإنني أحث على مواصلة الدعم المقدم في هذا الصدد.

٦١ - ووافق يوم التاسع عشر من شهر آب/أغسطس ذكرى مرور خمس سنوات على الهجوم الإرهابي الوحشي على مكتب الأمم المتحدة في بغداد في عام ٢٠٠٣ الذي أودى بحياة ٢٢ موظفا وأصاب أكثر من ١٥٠ شخصا بجراح. وقد حضرت مناسبة نظمت في حيف لإحياء هذه الذكرى شارك فيها موظفون ناجون من الهجوم، وشهدها أيضا ممثلون للمجتمع الدولي ككل. وأود أن أشكر بوجه خاص رولا الفراء، ممثلة أسر الضحايا، التي ألفت كلمة في الحضور وحثت الأمم المتحدة على ألا تتخلى عن عملها في العراق. وحثت المنظمة، بالأحرى، على مواصلة العمل الذي لم يتممه الضحايا، ومساندة العراق على قهر التحديات الرهيبة التي يواجهها الآن.

٦٢ - وكانت ذكرى التاسع عشر من آب/أغسطس بمثابة تذكيرة بأن الأمم المتحدة ما فتئت تواصل عملها في بيئة أمنية معقدة بالرغم من التحسن الذي طرأ مؤخرا على الحالة الأمنية. وتواصل البعثة زيادة قدراتها التشغيلية في العراق. غير أنها ما زالت تعتمد، في ظل الظروف الصعبة القائمة على أرض الواقع، على الدول الأعضاء فيما يخص الدعم الأمني واللوجستي والتشغيلي والمالي. وفي هذه الظروف، فإنني أدعو إلى مواصلة العمل بالترتيبات القانونية المتعلقة بأمن البعثة وحضور الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في العراق، أو تعديلها إذا لزم الأمر، في ضوء نتيجة المفاوضات الجارية بين العراق والولايات المتحدة بشأن الاتفاق المتعلق بمركز القوات. وإنني ممتن للدول الأعضاء التي تقدم الدعم الأمني والتشغيلي. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء التي قدمت مستشارين عسكريين، ومن بينها أستراليا والدانمرك والمملكة المتحدة ونيبال ونيوزيلندا والولايات المتحدة. كما أعرب عن امتناني لحكومة اليابان لتقديمها دعما جويا مخصصا للبعثة، وهي خدمة ينتظر أن تتوقف في نهاية هذا العام. وأعرب عن امتناني أخيرا لحكومة العراق لموافقتها على الإسهام بمبلغ ٢٥ مليون دولار لبناء مجمع الأمم المتحدة المتكامل الجديد في العراق. وستكون هذه المساهمة، ثم بناء المجمع في

نهاية المطاف، بمثابة عنصرين جوهريين يساعدان الأمم المتحدة على مواصلة وجودها في العراق والتوسع في أنشطتها بالتشاور مع حكومة العراق.

٦٣ - وأود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة قد شاركت بنشاط، بقيادة ممثلي الخاص، في توسيع نطاق حضورها وأنشطتها في كركوك والموصل والنجف والرمادي. ومن دواعي سروري أن تواصل البعثة، بدعم كامل من المقر، توسيع نطاق أنشطتها وفقا لولاياتها المبينة في قرار مجلس الأمن ١٨٣٠ (٢٠٠٨). وقد أظهرت البعثة براعة ودأبا في جهودها الرامية إلى دعم شعب العراق وحكومته. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر ممثلي الخاص في العراق ستافان دي ميستورا، على قيادته المتفانية والتزامه القوي بالوفاء بولاية الأمم المتحدة في العراق. كما أود أن أشكر موظفي البعثة الوطنيين والدوليين، وكذلك موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على ما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل في ظل ظروف بالغة الصعوبة.